منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

نحو تعزيز تعاونيات في قطاع النسيج
ماذا لو سمِع المركز صوتَ "الأيادِي المتضامنة"؟

إشراق الغديري

ورقة سياسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

نحو تعزيز تعاونيات في قطاع النسيج
ماذا لو سمِع المركز صوتَ «الأيادِي المتضامنة*»؟

ورقة سياسات

إشراق الغديري

مراجعة فنية : عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: نصاف براهمي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

* 'الأيادي المتضامنة' هي أول تعاونية صناعية تم إحداثها إثر الأزمة التي طالت المئات من العائلات التي تضرّرت من الغلق الفجئي لعدد من مصانع النسيج في ولاية المنستير. وقد كانت ثمرة جهود حثيثة من منظمات المجتمع المدني في دعم ومرافقة عدد من النساء أصحاب المصلحة المباشرة في التأثير والمناصرة لصالح حقوقهن أمام القضاء والسلطات العمومية

تفاقمت خلال العقود الأخيرة مؤشرات اللامساواة في العالم. ولئن كانت الأسباب التي تقف وراء ذلك متعددة، فإنها تتلخص غالبًا في مستويين: يتصل أوّلهما بالحوكمة أي عملية صناعة السياسات المالية في حد ذاتها، في حين أن ثانيهما سياسي من الأساس باعتباره مرتبطًا بتوسع سلطة ونفوذ أصحاب المصالح داخل المؤسسات السياسية كالبرلمان والمجالس الجهوية التي تجاوزت حدود التأثير إلى أن تكون لها تمثيلية في هذه الهياكل. نتيجة لذلك، تظل الفئات الضعيفة والموجودة في الهامش، اقتصاديًّا وجغرافيًّا، الأكثر تضررًا من اللامساواة وعرضة للاستغلال والاضطهاد.

ولئن نجحت منظمات المجتمع المدني في كثيرٍ من الأحيان في تسليط الضوء على عدد من القضايا الحيوية وافتكاك بعض الحقوق لصالح الفئات الأكثر تضررًا، فإن إحداث أي تغيير فعلي ومستدامٍ لصالح هذه الفئات يظل رهين مراجعة الإعدادات التي تحكم العلاقة بين المركز والمجتمعات المحلية ومدى انفتاح عملية صنع السياسات المالية على شرائح أوسع لفكّ احتكار المنافع والامتيازات.

تُعدُّ قضية العاملات في قطاع النسيج في ولاية المنستير أحد أبرز النماذج التي اصطدمت فيها معاناة العاملات بمحدودية تأثير الفئات الأقل نفاذًا في حقوقها على السياسات المالية، وبالعودة إلى بدايتها وتطوراتها الراهنة[1]، **يتسنى لنا البحث في تعزيز الفرص المتاحة أمام تعاونيات النسيج في ظلّ محدودية التأثير في الميزانية العمومية وتراجع السلطة المحلية لصالح المركز من جديد؟**

مع أنّ قضية عاملات قطاع النسيج بالمنستير متصلة بإشكاليات أوسع تتعلق بالمشاركة في صنع القرار السياسي[2] من جهة وبالتشغيل الهش وضعف السياسات التنموية بشكل عام فإنّ خطورتها تكمن في كونها فجّرت أزمة واسعة متصلة بأبعاد مختلفة. تتجاوز القضية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العارمة التي نتجت من التسريح الفجئي وغير القانوني لمئات العاملات والعاملين الكافلين لعائلاتهم، إلى كونها تمسّ فئة هشة وهنّ النساء، خصوصًا وأن عددًا مهمًّا منهن متقدمات في العمر وغير مؤهلات للاندماج من جديد في سوق الشغل ويعانين من أمراض مزمنة بسبب ظروف العمل القاسية في مجال النسيج. فضلًا عن ذلك، تثير هذه القضية إشكالية مهمة متصلة بالعدالة البيئية والمناخية على اعتبار أن صناعات النسيج من بين أكثر الصناعات المضرة بالبيئة، وفي حين يُفترض أن تعمل رؤوس الأعمال المرتكزة في هذه المناطق على تقليص ومعالجة أضرار صناعاتها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة الحاضنة لها، فإنها تعمّق معاناة المنطقة بسياساتها العشوائية وغير القانونية. نتيجة لذلك، نجد أننا إزاء قضية مركبة لها انعكاسات عديدة متصلة بالتنمية والبيئة والعدالة الجندرية، وهي مسائل تشترك فيما بينها في كونها عناصر جوهرية في صياغة أي ميزانية بديلة تحقق استجابة أفضل لأهداف التنمية

أزمة مركّبة... تستدعي تدخلًا شاملًا

على الرغم من أن هذه الإشكالية بالغة الخطورة، باعتبارها قديمة وراهنة في الآن نفسه وباعتبارها تطالُ فئات واسعة من المجتمع وأبعادًا مختلفة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وبيئيًّا، فلا يبدو أن الدولة تعاطت بالجدية الكافية مع هذه القضية، سواء في مستوى مراجعة السياسات التي تسببت في هذه الأزمة فيما يخص شروط تواجد رؤوس الأعمال الأجنبية في تونس[3] والمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والعاملات والمنطقة التي ترتكز فيها بشكل عام، أو حتى على مستوى معالجة نتائجها من خلال التدخل لصالح وضعيات الفئات الهشة وتوفير فرص تخفّف معاناة الفئات المتضررة.

في ظل الفشل الجليّ للسياسات الحالية في تحقيق حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي، كان يفترض أن يتم العمل ضمن خطة أشمل لسدّ الفراغ الذي خلفته هذه المؤسسات الاقتصادية عبر خلق بدائل اقتصادية وتنموية جديدة من خلال الانفتاح على مقترحات الخبراء والفاعلين المدنيين والسياسيين من منظمات وطنية ونقابية وجمعيات بالإضافة إلى مطالب المواطنين أصحاب المصلحة المباشرة. فلئن نجح هؤلاء في مناسبات معدودة في الضغط لصالح بعض الإصلاحات التشريعية، أبرزها قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعدد من التشريعات الأخرى ذات المضامين التضامنية كالتمويل التشاركي، التي كان من الممكن أن تفتح الباب أمام فرص عديدة وواعدة[4]، ظلت الحكومات المتعاقبة رهينة منطق ترقيعي في التعاطي مع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ولم تنجح قط في إنجاز أي تحول بنيوي على مستوى الخيارات الاقتصادية والتنموية

في المقابل، اِنتهجت العديد من الدول سياسات ناجعة ضمن تصور شامل لامتصاص الفوارق الاجتماعية وتطعيم الاقتصاد بمؤسسات جديدة تساهم في خلق الثروة، ولعل أبرزها الرهان على التعاونيات كأداة لخلق حيوية اقتصادية لها آثار ملموسة ذات بعد تضامني واجتماعي. وقد عملت دول عديدة على تعزيز دور التعاونيات من خلال تدابير متنوعة شملت التشريعات والميزانية والسياسات الضريبية. إذ قدّمت كل من الصين والمملكة المتحدة المساعدة الفنية للتعاونيات. كما صاغت كل من الصين وكندا برنامجًا حكوميًّا متكاملًا لدعم التعاونيات من خلال منح وامتيازات ضريبية. ولعل الاتحاد الصيني لتعاونيات الإمداد والتسويق مثّل محركًا مهمًّا للتعاونيات في الصين من خلال الدعم الذي يقدمه في توسيع شبكة التجارة المحلية وإدماج التعاونيات الصغرى والمتوسطة وتأمين نفاذها في فرص أكبر[5].

كما لم يقتصر الدعم في أوغندا على التقييم والمشورة الفنية بل شمل التسويق والنفاذ في أسواق كبرى وهو ما يعدّ أحد أبرز التحديات التي تواجه التعاونيات والتي يمكن أن تلعب الدولة دورًا مهمًّا في تذليلها. يلعب وجود هيئة تمثيلية للتعاونيات بأوغندا تحت اسم «تحالف التعاونيات» دورًا مهمًّا أيضًا، إذ يحقّق تأثيرًا أوسع لأصحاب القرار وتعدّد الجهات الملتزمة بدفع دور التعاونيات في الاقتصاد ولعلّ ذلك ما يفسر النمو الملحوظ في عدد التعاونيات في أوغندا، من 5521 في عام 1986 إلى 45283 حتى أفريل 2024[6].

فرصة جماعية؟

لا يعدُّ التعامل مع هذه القضية بشكل إيجابي مجرد فرصة ظرفية لامتصاص الغضب الشعبي وتقليص آثار الأزمة عبر إنقاذ فئات واسعة من شبح الحاجة الذي يظل يتهددهم في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المتصاعدة، وإنما هو في حقيقة الأمر فرصة ذهبية لإنقاذ الحكومة من مأزق اقتصادي مزمن وكسر حلقة الفشل من خلال خلق الثروة في مواقع أخرى بعيدًا عن الدوائر التي تحتكر المنافع من دون أن يكون لذلك أي انعكاس إيجابي على الاقتصاد الوطني، وبالتالي هو سبيل لدعم الاستقرار والسلم الاجتماعي على مدى طويل

إنّ الحديث عن ضرورة صياغة موازنة بديلة تستجيب للاحتياجات الفعلية للمواطنين وتدفع التنمية يمرّ ضرورة عبر استفهامين: يتعلق الأول بكيفية صياغة هذه الموازنة، أي الإجراءات والأدوات التي تنظم عملية صياغة الموازنة وموقع كل من المركز والجهات في ذلك، أما الثاني فيخص مضمونها، وبشكل أدقّ التوجهات العامة التي تنطلق منها. استنادًا إلى ذلك لا بدّ أن تعمل الدولة على تحقيق إصلاحات جوهرية في اتجاه

1. **توسيع سلطة القرار على المستوى المحلي:** يكون ذلك من خلال تعزيز أدوات التشاركية والحوكمة المفتوحة[7] وهو ما يتستدعي مراجعة للتصور الحالي الذي ينظم عملية اتخاذ القرار على مستوى محلي. مع أنه لم يتم إلغاء مجلة الجماعات المحلية الصادرة بنص صريح، إلا أن التغييرات المحدثة على مستوى هيكلة وصلاحيات المجالس البلدية والجهوية تنسخ التشريعات التي تتعارض معها، إذ تقلصت سلطة القرار على مستوى محلي بشكل واضح مقابل استرجاع الجهات الممثلة للحكومة أي السلطات المحورية، هامشًا واسعًا فيما يخص السياسات على مستوى جهوي. وعلى خلاف دستور 2014، لا يتضمن دستور 2022 أحكامًا مفصلة تنظم "السلطة المحلية" وفق مبادئ الاستقلالية والتدبير الحر اللذين يمنحان قيمة مهمة لفكرة ديمقراطية القرب وتحرير مبادرة الجهات في اتخاذ خيارات متناسبة مع احتياجاتها والفرص المتاحة أمامها.
2. **تعزيز الدور الاقتصادي للدولة:** لا بد أن تتجه الموازنة البديلة نحو تحفيز دور الدولة كلاعب اقتصادي. غالبًا ما يتم الترويج بأن حضور الدولة بشكل مكثف في مجال الاستثمار يعدّ عنصرًا غير محفّز ويقلص من جاذبية السوق، غير أن اقتصار الدولة على دورها الكلاسيكي في حفظ النظام وتطبيق القانون وحماية التعاقدات وحق الملكية أنتج واقعًا غير عادل وساهم في تأبيد الأزمات التي تطال الفئات الأوسع من المجتمع[8]. من المهم أن تضطلع الدولة بدور تنظيمي تتدخل بمقتضاه لمراجعة العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين وضمان حد أدنى من التوازن لصالح الفئات الأضعف. بالإضافة إلى دور تنموي من خلال توجيه جزء من الموارد لخلق الثروة في مجالات بعينها بهدف النهوض بقطاع حيوي أو دعم فئات مهمشة وهو ما عمدت

إليه مجموعة من الدول الآسيوية كاليابان والصين وهو ما ساعدها على تحقيق قفزة اقتصادية لافتة. ويمكن أن تلعب الدولة هذا الدور من خلال أدوات عديدة كإحداث صناديق خاصة، أو إقرار سياسات جديدة في المجال البنكي، فضلًا عن توجيه الامتيازات والإعفاءات الضريبية.

لتنفيذ هذه الإستراتيجيات لا بدّ من اتخاذ الإجراءات التالية

إقرار تشريعات وإجراءات تنظم التعاونيات:

لا يستجيب التشريع الحالي الذي ينظم التعاونيات للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة كمؤسسة اقتصادية فاعلة نظرًا إلى قدمه وتشتته[9]. نتيجة لذلك، نلحظ إشكاليات إجرائية وإدارية على مستوى تأسيس وإدارة التعاونيات. ولعل أبرز هذه الإشكاليات رفض الاعتراف بالتعاونيات الصناعية الذي في إطاره خاضت مجموعة من النساء العاملات في قطاع النسيج رفقة عدد من المنظمات المدنية جهودًا لافتكاك هذا الحق وإنشاء تعاونية الأيادي المتضامنة في مجال النسيج. لتجاوز كل هذه التحديات، لا بدّ من إصدار تشريع جديد لدفع موقع التعاونيات في الاقتصاد، بالإضافة إلى تنظيم شامل لمختلف الجوانب التي تخص التمويل عبر إحداث صناديق خاصة وبرامج للدعم التقني في مختلف مستويات الإنشاء والتسويق وغيرها. ولا بدّ في هذا الاطار من الاستناد إلى التوصية عدد 193 الصادرة عن منظمة العمل الدولية في 2002[10] والتي تعدّ الإطار المرجعي لتعزيز دور التعاونيات في الاقتصاد

تفعيل منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

من المهمّ الانتباه إلى أن اضطلاع الدولة بدور إعادة توزيع الدخل والثروة على أهميته، يظل محدود الجدوى بالنسبة إلى الفئات المستهدفة من هذا الإجراء طالما أن القواعد التي تنتج الثروة تم تصميمها بما يخدم مصالح فئات دون غيرها. لذلك من الضروري أن تلعب الدولة دورًا إيجابيًّا في خلق الثروة بما يسمح بإحداث تغيير فعلي على مستوى خارطة الفعل الاقتصادي وتوسيع دائرة الفاعلين بما يعود بالنفع على الفئات والجهات التي توجد غالبًا على هامش العملية الاقتصادية. يستدعي ذلك تفعيل منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر توفير بيئة محفزة تشمل السياسات البنكية والضريبية. وقد انتهجت الدولة سياسة شبيهة فيما يخص الشركات الأهلية التي تم تنظيمها بمقتضى المرسوم عبر إقرار امتيازات لصالح أصحاب المشاريع وتشجيع البنك العربي التونسي على تيسير النفاذ في التمويلات. غير أنه سيكون لذلك أثر مهم إذا ما تم سحبه على المشاريع المحدَّثة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشكل عام، نظرًا إلى أن الاستثمار في الشركات الأهلية محدود جدًّا من حيث مجاله وأيضًا الأرباح التي يحققها.

مراجعة وتطوير الإجراءات المنظمة للحكم المحلي

يكتفي دستور 2022 بإحالة الصلاحية إلى القانون في تنظيم الجماعات المحلية. ومع أن عدم دسترة القواعد المنظمة لصلاحيات الحكم المحلي ينتقص بشكل كبير من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه السلطات المحلية، فإنه يظل من الممكن العمل على إقرار عدد من المبادئ والأدوات صلب القانون المنظم للجماعات المحلية مستقبلًا بهدف ضمان انفتاح السلطات المحلية على المواطنين وتمكينهم من المشاركة في صياغة المشاريع والإستراتيجيات الملائمة لاحتياجاتهم، ولا سيما منح السلطات المحلية عددًا من الصلاحيات الذاتية والمنقولة التي تتيح لها ممارسة دور فعال على مستوى السياسات التنموية، خصوصًا فيما يخص تصميم الموازنة العامة وتوجيه الموارد. من المهم تقييم تجربة اللامركزية في تونس لاستخلاص الدروس المستفادة وتثمين المكتسبات التي تحققت[11] والانطلاق منها لإجراء بعض التعديلات على نظام الحكم المحلي بما يتيح مشاركة فعالة أكثر للمواطنين في صنع القرار، خصوصًا وأن هذه التجربة أثبتت على الرغم من التحديات الجمة التي رافقتها، انفتاح المواطنين واهتمامهم بالشأن المحلي في صورة توفر الآليات لذلك

خاتمة

يمثّل دعم التعاونيات ضمن مشروع إصلاحي متكامل شكلًا نموذجيًّا من أشكال الاستجابة لمتطلبات الواقع الحالي المطبوع بتفاقم اللامساواة ومضاعفة هشاشة الفئات الأقل نفاذًا في حقوقها الأساسية. رغم التحديات التي قد ترافق هذه الإصلاحات سواء على مستوى استدامة التعاونيات وقدرتها التنافسية، فإنها قد تكون فرصة استثنائية للتحرر تدريجيًّا من النفوذ الواسع والمتزايد لاللوبيات على القرار السياسي، ما ينعكس بشكل مباشر على ثقة المواطنين في الدولة ويهدّد الاستقرار والسلم الأهلي باعتباره يمهّد لانفجار اجتماعي عنيف احتجاجًا على اللامساواة والفقر.

يستدعي ذلك اتخاذ قرارات على مستويات متعددة تمس السياسة البنكية والسياسة الضريبية والحوكمة المحلية بهدف إحداث تحول حقيقي في بنية الاقتصاد وخارطة الفاعلين الاقتصاديين، الأمر الذي قد يلاقي معارضة شرسة من دوائر النفوذ ومجموعات المصالح التي ستدفع باتجاه حماية امتيازاتها. لذلك من المهم الانتباه للدور الذي تلعبه الإرادة السياسية إزاء هذه المهمة وهو ما يضع المسألة الديمقراطية، بما هي من ممارسة تعددية ونزيهة وشفافة منيعة ضد كل المؤثرات، في قلب عمليات الإصلاحات الاقتصادية

هوامش

1 يذكر أن هذه الأزمة قديمة ولكنها متجددة. إذ شهدت الفترة بين 2007 و2012 موجة من التسريحات للعاملات في قطاع النسيج قبل أن تتجدّد الأزمة في مناسبات لاحقة عديدة، يرجى مراجعة الرابط التالي للمزيد من المعلومات: https://shorturl.at/MFo8Q

2 نور عرفة، اللامساواة الاقتصادية تترسخ في العالم العربي، كارنيغي، «ونظرًا إلى أن توزيع الثروة والدخل يحدّد في الغالب توزيع السلطة في الأنظمة السياسية، يفضي ذلك إلى حصيلتَين. أولًا، يُنشئ هذا الواقع حلقة مفرغة، إذ يولّد التفاوت الاقتصادي حالةً من اللامساواة السياسية التي تسمح للأثرياء باستخدام نفوذهم السياسي لترسيخ مصالحهم الاقتصادية في المؤسسات الاجتماعية وحماية مكانتهم، ما يفاقم بدوره أوجه التفاوت الاقتصادي»، الرابط: https://shorturl.at/aMDoM

3 محمد سميح الباجي عكاز، الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس: ضياع الأولويات، موقع نواة، الرابط: https://shorturl.at/ToQEb

4 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمصدر إضافي للتمويل وعنصر مهم لإثراء النسيج الاقتصادي والمؤسساتي ورفع وتيرة خلق الثروة ،المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إشكالية تمويل الاقتصاد التونسي، الرابط : https://shorturl.at/Ag7jU

5 الرابط: https://shorturl.at/uqrGj

6 الرابط: https://shorturl.at/usYXB

7 منظمة البوصلة، حصيلة تجربة اللامركزية في تونس: مساهمة في تقييم مرحلة الانتقال الديمقراطي، 19 جانفي 2024، الرابط: https://www.albawsala.com/ar/publications/rapports/20246049

8 أسباب ومظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة، الرابط: https://shorturl.at/w7nni

9 تنظم التعاونيات بمقتضى أمر العلي المؤرخ في 18 فيفري 1954 المتعلق بالجمعيات التعاونية بالإضافة إلى قرار كاتب الدولة للتصميم والمالية وللصحة العمومية والشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 ماي 1961 المتعلق بتحرير قوانين أساسية نموذجية للشركات التعاونية كما تم إتمامه بقرار وزيري المالية والشؤون الاجتماعية المؤرخ في 17 سبتمبر 1984.

10 منظمة العمل الدولية، تعزيز التعاونيات: دليل معلومات توصية منظمة العمل الدولية، الرابط: https://shorturl.at/ttWEE

11 منظمة البوصلة، المرجع السابق.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.